



# الديموقراطيون ينقلون معركة التغيير من الشارع إلى أروقة صنع القرار



رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وزعيم الأقلية تشاك شومر وزعيم الأغلبية ستيني هوير ونواب ديموقراطيون يجثون على ركبهم خلال دقيقة صمت تكريما لجورج فلويد وآخرين قتلوا برصاص الشرطة (رويترز)

واشنطن - أ.ف.ب: تعهد الديموقراطيون الدافع قداما باتجاه القضاء على العنصرية المتأصلة في صفوف قوات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة، في مؤشر إلى بداية انتقال معركة التغيير التي انطلقت على خلفية قضية الأميركي الأسود جورج فلويد الذي قُضى خلال توقيفه على يد شرطي أبيض، من الشوارع إلى أروقة المعتزك السياسي. ولا تزال ردود فعل كبار المسؤولين العسكريين المتقاعدين المتعددة بمقاربة الرئيس دونالد ترامب الصارمة إزاء الاحتجاجات وسعيه إلى إخمادها بالقوة تتفاعل، علما أن هؤلاء يتحاشون عمادة انتقاد الرئيس، وهو ما يعكس أزمة تزداد تعقيدا بين البيت الأبيض والبيت الأبيض.

وقد دخل وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول على الخط وتبادل السجال مع الرئيس، وقال أنه سيصوت للمرشح الديموقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية المقبلة في نوفمبر، فيما ترأست باليه «يحييد» عن الدستور.

وقال باول، وهو جمهوري معتدل، إن ترامب أضعف موقف الولايات المتحدة في العالم، ورد عليه ترامب باتهامه بأنه هو من ورط الولايات المتحدة في حروب الشرق الأوسط.

## «هذه ليست ساحة معركة»

بدورها، صرحت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس، التي خلفت باول في المنصب في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش لشبكة «سي.بي.إس»، أنها كانت «بالتأكيد» لتتصق ترامب بالإمتناع عن أي زج للجيش في السعي لاحتواء احتجاجات سلمية. وقالت رايس، وهي أول أميركية من أصول أفريقية تتولى وزارة الخارجية، «هذه ليست ساحة معركة».

لكن مسؤولي الإدارة الأميركية ادفعوا مجددا عن مقاربة الرئيس فيما يتعلق بالاضطرابات. وصرح وزير الأمن الداخلي تشاد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

أن هناك ضرورة لتقليص الحصانة من أجل ملاحقة شرطين سيبين، لأن هذا الأمر سيؤدي حتما إلى تراجع الشرطة» عن أداء واجبات إنفاذ القانون اللازمة.

واعتراف أن وظيفة الشرطة هي الأصعب في البلاد. ودافع بار عن عملية إخلاء ساحة لأفريقيين الواقعة أمام البيت الأبيض بالقوة قبيل خروج ترامب سيرا

التي محاسبة الشرطة. ويهدف مشروع القانون إلى تسهيل مقاضاة عناصر الشرطة على خلفية حوادث التوقيف القائم على الخرق الذي أدى إلى موت فلويد وطلب استخدام كاميرات تثبيت على زي الشرطيين وإعداد قاعدة بيانات وطنية لتسجيل سوء سلوك الشرطة.

وولف لشبكة «ايه.بي.سي» الأميركية أن واشنطن كانت «مدينة خارج السيطرة». واعتبر أن خفض العنف هو نتيجة الجهود التي بذلتها الإدارة، نافيا وجود مشكلة عنصرية متأصلة في صفوف الشرطة.

وفي حين لم تقترح الإدارة بعد أي تغيير في السياسة ردا على الغضب العارم إزاء قضية فلويد، طرحت كتلة الأعضاء السود في الكونغرس اقتراح قانون يرمي إلى تفعيل

عمل كثير وتحديثت عضو اللجنة

استقالة محرر صفحة الرأي في «نيويورك تايمز» بعد مقال لسيناتور جمهوري طالب بنشر الجيش

نيويورك - أ.ف.ب: استقال محرر صفحة الرأي في جريدة «نيويورك تايمز» عقب جدل على الإنترنت بسبب نشر مقال كتبه سيناتور جمهوري، ودعا فيه إلى نشر الجيش لمواجهة المظاهرات في أنحاء الولايات المتحدة.

وأثار المقال انتقادات شديدة من جانب العديد من موظفي الصحيفة. وواجه جيمس بينيت، محرر صفحة الرأي منذ مايو 2016، ردود فعل غاضبة بعد دفاعه في بادئ الأمر عن نشر مقال كتبه السيناتور الجمهوري نوم كوتون دعا فيه إلى نشر الجيش للتعامل مع المظاهرات التي اندلعت عقب وفاة المواطن الأسود جورج فلويد، وبرزت احتجاجات من داخل الجريدة وخارجها على المقال الذي كان بينيت اعتبره

## ماكرون يطلب اقتراحات لمعالجة عنف الشرطة



محتجون يرفعون قبضاتهم في نانت الفرنسية تضامنا مع المحتجين الأميركيين (رويترز)

باريس - أ.ف.ب: طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من الحكومة «الإسراع» في تقديم اقتراحاتها لتحسين أخلاقيات قوات الأمن، مقابل تزايد المظاهرات المناهضة للعنصرية وعنف الشرطة، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس.

وطلب ماكرون من رئيس الحكومة إدوار فيليب ومن الوزراء المعنيين معالجة مسألة أخلاقيات الشرطة والعنصرية وتطبيق «سياسة المدينة» التي تركز على تحسين وضع بعض الأحياء في المدن وتقليص التفاوتات الاجتماعية بين المناطق.

وكانت طلب من وزيرة العدل نيكول بيلوبي درس ملف وفاة الشاب من أصل أفريقي أداما تراوري (24 عاما) عام 2016 أثناء توقيفه الذي يعتبره بعض المظاهرات رمزا للعنف الشرطة.

جاء ذلك بعد أن تظاهر أكثر من 23 ألف شخص في فرنسا للتنديد بعنف الشرطة والمطالبة بـ «العدالة للجميع». وأوضح مكتب رئيس الوزراء أن «في إطار المشاعر التي أثارها مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة، تظاهر قسم من المجتمع الوطني ضد العنصرية وشكك في عمل قوات حفظ النظام،

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد



محتجون قرب مبنى الكابيتول بواشنطن (أ.ف.ب)

## استقالة محرر صفحة الرأي في «نيويورك تايمز» بعد مقال لسيناتور جمهوري طالب بنشر الجيش

نيويورك - أ.ف.ب: استقال محرر صفحة الرأي في جريدة «نيويورك تايمز» عقب جدل على الإنترنت بسبب نشر مقال كتبه سيناتور جمهوري، ودعا فيه إلى نشر الجيش لمواجهة المظاهرات في أنحاء الولايات المتحدة.

وأثار المقال انتقادات شديدة من جانب العديد من موظفي الصحيفة. وواجه جيمس بينيت، محرر صفحة الرأي منذ مايو 2016، ردود فعل غاضبة بعد دفاعه في بادئ الأمر عن نشر مقال كتبه السيناتور الجمهوري نوم كوتون دعا فيه إلى نشر الجيش للتعامل مع المظاهرات التي اندلعت عقب وفاة المواطن الأسود جورج فلويد، وبرزت احتجاجات من داخل الجريدة وخارجها على المقال الذي كان بينيت اعتبره

نيويورك - أ.ف.ب: استقال محرر صفحة الرأي في جريدة «نيويورك تايمز» عقب جدل على الإنترنت بسبب نشر مقال كتبه سيناتور جمهوري، ودعا فيه إلى نشر الجيش لمواجهة المظاهرات في أنحاء الولايات المتحدة.

وأثار المقال انتقادات شديدة من جانب العديد من موظفي الصحيفة. وواجه جيمس بينيت، محرر صفحة الرأي منذ مايو 2016، ردود فعل غاضبة بعد دفاعه في بادئ الأمر عن نشر مقال كتبه السيناتور الجمهوري نوم كوتون دعا فيه إلى نشر الجيش للتعامل مع المظاهرات التي اندلعت عقب وفاة المواطن الأسود جورج فلويد، وبرزت احتجاجات من داخل الجريدة وخارجها على المقال الذي كان بينيت اعتبره

باريس - أ.ف.ب: طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من الحكومة «الإسراع» في تقديم اقتراحاتها لتحسين أخلاقيات قوات الأمن، مقابل تزايد المظاهرات المناهضة للعنصرية وعنف الشرطة، وفق ما أعلنت الرئاسة الفرنسية أمس.

وطلب ماكرون من رئيس الحكومة إدوار فيليب ومن الوزراء المعنيين معالجة مسألة أخلاقيات الشرطة والعنصرية وتطبيق «سياسة المدينة» التي تركز على تحسين وضع بعض الأحياء في المدن وتقليص التفاوتات الاجتماعية بين المناطق.

وكانت طلب من وزيرة العدل نيكول بيلوبي درس ملف وفاة الشاب من أصل أفريقي أداما تراوري (24 عاما) عام 2016 أثناء توقيفه الذي يعتبره بعض المظاهرات رمزا للعنف الشرطة.

جاء ذلك بعد أن تظاهر أكثر من 23 ألف شخص في فرنسا للتنديد بعنف الشرطة والمطالبة بـ «العدالة للجميع». وأوضح مكتب رئيس الوزراء أن «في إطار المشاعر التي أثارها مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة، تظاهر قسم من المجتمع الوطني ضد العنصرية وشكك في عمل قوات حفظ النظام،

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد

القيام به كامة هو محاسبة الشرطة، وتوفير الرقابة اللازمة لذلك، النظر في معايير التدريب وفي وفي آليات التوظيف وفي التنوع، وإعداد تشريعات لضمان الإصلاح.

لكن وزير العدل الأميركي وليام بار قال إنه يعارض أي خطوة تحد من حصانة عناصر الشرطة.

وصرح بار لشبكة «سي.بي.إس» الأميركية «لا اعتقد